Gezira Journal of Economic and Social Sciences
ISSN Linking: 1858-8786
http://journals.uofg.edu.sd/index.php/gjess/

آثار الأزمة الاقتصادية على العمل والأجر في الفقه الإسلامي والقانون

د. علي حسين الجيلاني حسين

[1] أستاذ مشارك – كلية القانون – جامعة الجزيرة

ايميل: ALi2018@uofg. Edu.Sd

المعلومات
تاريخ إرسال الورقة: 25/9/2020
تاريخ قبول الورقة: 25/10/2020
تاريخ نشر الورقة: 6/9/2022

الملخص

جاءت أهمية الدراسة من أهمية العمل والأجر وما يتبعهما من تنظيم قانوني في الفقه الإسلامي والتشريعات الوضعية في الظروف العادية من حماية وآليات تحفظ حقوق الطرفين في العلاقة العمالية، الأمر يحدث تغيير كبير في تأثيرات الأزمة الاقتصادية على كل من العمل والأجر أثر الاختلالات التي تنجم عنها من تدعيات تؤثر في العمل والأجر وبل وقد تؤدى إلى فقدان الحق أو ضياع الحماية المقررة قانوناً لهما. هدفت هذه الدراسة إلى التعّرف على الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومعرفة تأثير الأزمة الاقتصادية على العمل وطرق تدخل الدول لمعالجة الآثار السلبية، وتناول الآثار السلبية للازمة الاقتصادية على الأجر وما يمكن أن يؤدى إليه من اختلالات. انتهجت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي، والمنهج المقارن. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات، أهم النتائج أن من أبرز آثار الأزمة الاقتصادية تفشي مشكلة البطالة، وما تؤدي له من إهدار للموارد البشريَّة، وضياعاً للوقت، والجهد والطاقة، كما أنَّ البطالة تؤدي إلى إهدار أحد الحقوق الأساسيَّة للفرد، وهو الحق في العمل، وذلك أن العمل يشعر الفرد بأهميته في المجتمع الذي يعيش فيه، كما أن الإسلام في معالجته للأزمة الاقتصاديَّة، قد وضع منهجاً واضحاً في قضية البطالة، وسعى إلى معالجتها بطريقة فعَّالة وذلك عبر إلزام الدَّولة بتهيئة العمل للقادرين عليه. بينما جاءت أهم التوصيات ضرورة التدخل من جانب الدول في وقت مبكر من وقوع الأزمات الاقتصادية وذلك للتخفيف من شدة آثارها المحتملة قبل تفاقمها عبر إجراءات قانونية واقتصادية ومالية، والابقاء على المؤسسات والشركات والتي تستخدم الأيدي العاملة ومساعدتها خلال فترة الأزمة الاقتصادية مساهمة في حل مشكلة البطالة.

الكلمات المفتاحية الأزمة الاقتصادية، العمل، الأجر، البطالة، الإنتاج

Abstract

The importance of the study came from the importance of work and wages, and the legal regulation that follows them in Islamic jurisprudence and statutory legislation in normal circumstances, from protection and mechanisms that preserve the rights of the two parties in the labor relationship, a major change occurs in the effects of the economic crisis on both work and wages, the impact of the imbalances that result from it It affects work and wages, and may even lead to the loss of the right or the loss of the protection legally prescribed for them. This study aimed to identify the economic crisis and its impact on the economic, political and social aspects, and to know the impact of the economic crisis on work and the methods of countries 'intervention to address the negative effects, and to address the negative effects of the economic crisis on wages and the imbalances that could lead to it. The study followed the inductive analytical approach and the comparative approach. The study reached several results and recommendations, the most important results are that the most prominent effects of the economic crisis are the widespread unemployment problem, and its waste of human resources, waste of time, effort and energy, and unemployment leads to wasting one of the fundamental rights of the individual, which is the right to work, and that That the work feels the importance of the individual in the society in which he lives, just as Islam in its treatment of the economic crisis has set a clear approach in the issue of unemployment, and sought to address it in an effective way by obliging the state to prepare work for those who are able to do it. While the most important recommendations were the necessity of intervention by states early in the occurrence of economic crises in order to mitigate the severity of their potential effects before their exacerbation through legal, economic and financial measures, and to maintain the institutions and companies that use manpower and help them during the economic crisis, to contribute to solving the unemployment problem.

Key words: economic crisis, work, wages, unemployment, production

مقدمة

شهد التاريخ البشري الكثير من الأزمات الاقتصادية على مر العصور، ولكن قديماً كانت هذه الأزمات تكون نتيجة نقص الإنتاج الزراعي، إذ كانت المجتمعات بسيطة وتعتمد في الغالب على الإنتاج الزراعي بصورة تقليدية، ومع التطورات التي شهدها العام منذ ظهور النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظريات الاقتصادية والسياسية التي برزت وطبقت على مستوى العالم، والتطور التكنولوجي المتسارع، صار للأزمات الاقتصادية تأثيراً كبيراً وعلى دول العالم، وعلى كافة نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها، كما أن هذه الأزمات أخذت تتوالى في الظهور بصورة دورية مما يجعلها مهدداً خطيراً للأنظمة في العالم كله.

ولا شك أن للعمل تأثيره على عنصر الإنتاج، فأنَّ الرصيد السنوي للدخل القومي في كل بلد ما هو إلا نتيجة عمل أفرادها وجهودهم، وأنَّ ما يجتمع في بلد من سلع وخدمات ما هو إلا نتيجة حتمية لذلك، فجميع القائمين بالعمل في أي بلد، وكذا الحال بالنسبة للأجر الذي لا يكاد ينفصل عن العمل باعتبارهما العنصران أكثر أهمية في العلاقة التعاقدية للعمل، ولما كان الأمر يتعلق بالإنتاج فإن الأزمات الاقتصادية تؤثر تأثيراً مباشراً على عاملي العمل والأجر، بحيث تؤدي إلى في كل الأحوال إلى انخفاض قوة العمل وانتشار البطالة، وضعف الإنتاج للعاملين، وبجانب الاختلال في المقابل الحقيقي للعمل من أجر يتلقاه العمال عوض عملهم نتيجة ما تأثير الازمات الاقتصادية على النقد وانخفاض القوة الشرائية للنقود، واختلال ميزان العرض والطلب في الأسواق. ولكل ذلك تأثير بالغاً في التَّنظيم القانوني للعمل والأجر في أوقات الأزمات.

أنَّ فلسفة الإسلام في تقرير الحقوق فلسفة تصلح لكل زمان ومكان، إذ لم يقرَّ الإسلام هذه الحقوق في أطر أو قوالب جامدة، بل تركها للمسلمين يقررونها على ضوء أحكام الكتاب والسنة واجتهاد علماء الأمة، فالمصالح التي تتبدل يوماً أثر يوم بفعل التطور الطبيعي للحياة البشرية تجد في الشرع الإسلامي متسعاً لاستيعابها في كل وجوه الحياة، وتبدو مظاهر هذا الحق وصور حمايته في الدستور والقانون، لكل ما تقـــدم يتجلى حـــرص الإســـلام علي حماية الملكية وضمان الكسب المشروع ، فعلي هذه القيم، كما أن الإسلام لم يهمل ما يستجد من أوضاع غير عادية، فقد أورد أحكاماً لأوقات الكوارث والأزمات والمجاعة والأوبئة، كل ذلك يفسح المجال ويؤكد صلاحية الأحكام والقواعد ومرونتها في التعامل مع كل حياة المجتمع.

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية موضوع الدراسة من أهمية العمل والأجر وما يتبعهما من تنظيم قانوني في الفقه الإسلامي والتشريعات الوضعية في الظروف العادية من حماية وآليات تحفظ حقوق الطرفين في العلاقة العمالية، الأمر يحدث تغيير كبير في تأثيرات الأزمة الاقتصادية على كل من العمل والأجر أثر الاختلالات التي تنجم عنها من تدعيات تؤثر في العمل والأجر وبل وقد تؤدى إلى فقدان الحق أو ضياع الحماية المقررة قانوناً لهما، الأمر الذي يدفع الدول والمشرعين في هذه الظروف إلى التدخل لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1/ التعّرف على الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

2/ معرفة تأثير الأزمة الاقتصادية على العمل وطرق تدخل الدول لمعالجة الآثار السلبية.

3/ تناول الآثار السلبية للازمة الاقتصادية على الأجر وما تؤدى إليه من اختلالات.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في أن الأزمة الاقتصادية لها تأثيرات كبيرة وعميقة على عنصري العمل الأجر في العلاقة التي تربط العامل وصاحب العمل هذا التأثير يمتد مداه إلى درجة تأثر تأثيرا ً بالغاً على حياة العمال وصحاب العمل والمجتمع على حد السواء، ومن هنا يمكن تلخيص المشكلة في الإجابة على الأسئلة التالية:

1/ ما مفهوم الأزمة الاقتصادية في الأنظمة الوضعية والمنظور الإسلامي؟

2/ ما هي آثار الأزمة الاقتصادية على العمل؟

3/ ما هي آثار الأزمة الاقتصادية على الأجر ؟

منهج البحث:

كان الاعتماد في دراسة الموضوع على المنهج الاستقرائي التحليلي، والمنهج المقارن.

هيكلة الدراسة :

المحور الأول: مفهوم الأزمة الاقتصادية.

المحور الثاني: تأثير الأزمة الاقتصادية على العمل.

المحور الثالث: تأثير الأزمة الاقتصادية على الأجر.

المحور الأول: مفهوم الأزمة الاقتصادية:

تعريف الأزمة لغةً:

الأزْمُ: شدّةُ العَضِّ بالفَمِ كلّه، والأزْمَة السنة المُجَدِبة، ويقال: إن الشدّة إذا تَتابَعت انفرجت وإذا تَوالَتْ تَولّت، والمَأزِمُ: مضيقُ الوادي، ومأزِم القِتل: موضعه إذا ضاق، وكذلك مأزِم العَيش، وكلَّ مَضِيق مَأزِمٌ. والأزْمُ الإمساك، والأزْمُ: تركُ الأكل، والأزْمةُ: الأكلة الواحدة في اليوم مرة كالوجبة.(ابن منظور،2003).

وكان استخدام كلمة (الأزمة) عند علماء الإسلام ينحصر في الشدة، والضيق، والقحط، والمجاعة، باعتبار أن نظام المعيشة كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالزراعة، بل تفاداها بعضهم (كالمقريزي) عندما فضل استخدام كلمة (الغمة) في كتاب مشهور حول تاريخ المجاعات، حيث سماه (إغاثة الأمة في كشف الغمة)، كما كتب الشوكاني رسالة بعنوان (الدواء العاجل في دفع العدو الصائل)، يتحدث فيها عن ضيق المعاش، وتقطع كثير من أسباب الرزق وعقر المكاسب. (الشوكاني، د.ت).

ظهر مصطلح الأزمة في علم الطب الإغريقي حيث استخدم للدلالة على وجود نقطة تحول مهم في تطور المرض يتوقف عليها شفاء المريض أو هلاكه، وفي القرن السابع عشر استخدم مصطلح الأزمة للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة، وفي القرن التاسع عشر استخدم للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي القرن العشرين أصبحت الأزمة تعبّر عن حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب، حيث إن هذه الأخيرة تعّبر عن حدث مفاجئ يظهر بشكل تتلاحق فيه الأحداث لتزيد من درجة المجهول وتجعل متخذي القرار في حيرة بالغة من أي قرار يتخذونه. (مراد، 2009)

تعريف الأزمة الاقتصادية:

وتُعرّف الأزمة الاقتصادية بأنّها: " مرحلة تباطؤ للنشاط الاقتصادي تأتي بعد مرحلة توسع اقتصادي، وتتميز عادة بانخفاض عنيف للإنتاج ولمعدل النمو، وبارتفاع البطالة". (بلعباس،2009) يمكن تعريف الأزمة من الناحية الاقتصادية: " يمكن اعتبار الأزمة كظاهرة، وهي بهذا المعنى تعرف بنتائجها أو مظاهرها: انهيار بورصة، مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة أو بطالة دائمة مثلاً، هذا النوع من التعريف يحمل في طياته نقصاً لا يمكن تجاهله فهو يُضمن تحليل الأزمات ضبابية مصطنعة برد الأزمة إلى أسبابها المحتملة". (أرنولد، 1992).

إن الإرث التاريخي التنظيري للنظام الرأسمالي يؤمن تماماً بتلقائية التوازنات بفعل اليد الخفية، أنه لا كساد في النظام الرأسمالي إلا أن الأحداث والمتغيرات قد أزاحت ودثرت هذه التلقائية فأصبحت الأزمة الاقتصادية مرتبطة أساساً بالنظام الرأسمالي.

ومنه فإنّ الأزمة الاقتصادية عُرفّت بأنّها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو في عدة بلدان، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطرابات الناشئة عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. كما يعّرفها آخرون: بأنّها مرحلة أو طور انحدار الإنتاج في حركة الرأسمال الدورية والتي تعبر أيضاً عن التناقضات الداخلية للرأسمالية في الحقل الاقتصادي ونستطيع أن نميز بين ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية. (عربية، د.ت)

إنّ النظام الرأسمالي لا ينظر إلى الأزمة على أنّها مصيبة كبرى تنزل عليه من فوق، ولا على أنّها لعنة تسقط عليه من الخارج، وإنّما على أنها من صميم عمله وأنّها مقّوم من مقوماته الفكرية ودعامة من دعاماته الإيديولوجية، وقد أثبت هذا النظام بالفعل – وفي مستويات متعددة– أنّه لا يعمل ولا ينمو إلا عبر أزمات، وهذا لا يصدق على مظهر معيّن من مظاهره أو جانب معّين من جوانبه وإنّما يطبع مقوماته الفكرية ومؤسساته السياسية وآلياته الاقتصادية، وقد عرفت الليبرالية عبر تاريخها أزمات قيل عنها أن الليبرالية لن تقوم لها قائمة، وأن عقلانيتها وديمقراطيتها وتقدمها وازدهارها لن تقوى على تجاوز ما تتعرض إليه من أزمات، إلا أنّ التاريخ كان يكذب هذه التوقعات، وهو لم يعمل في الحقيقة إلا على إعطاء معنى مغاير لمفهوم الأزمة ليبعده، لا ينفى هؤلاء وجود أزمات، إلا أنّهم يميزون بينها حيث هناك أزمات رغم قوتها إلا أنّها تسفر عن انتعاشه وتجدده،

ورغم المشاكل والمخاطر التي تسببها الأزمات إلا أنّ الرأسماليين يؤمنون بأنّها شر لا بد منه. (عبد العالي، 2008).

ويرى الاشتراكيون أنّه لا وجود للأزمات في ظل النظام الاشتراكي القاضي بالمساواة وعدم الاحتكار وتدخل الدولة التي تنظم السوق وتفرض عليه قوانين وتتفادى الأزمات قبل وقوعها، ويرون أنّ جذور الأزمات الاقتصادية لا تقع في القطاع المالي بل في قلب نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه، فالإنتاج في الرأسمالية لا يتم من أجل تلبية حاجات البشر ولكن من أجل الربح، وهذه العملية تتم بشكل تنافسي بين الشركات الرأسمالية، من خلال تكثيف استغلال عمالها ومن خلال توسيع وتطوير إنتاجها بالاستثمار في أدوات الإنتاج وهذه الطبيعة التنافسية والاستغلالية تؤدى إلى عدد من التناقضات الجوهرية، والنظام الاشتراكي هدفه تلبية حاجات البشر وليس الربح، نظاماً قائماً على التخطيط الديمقراطي لعملية الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وليس على فوضي السوق والتنافس والذي لا ينتج إلا الإهدار والأزمة والفقر للغالبية، ويقول الاشتراكيون أن الدليل على مصداقية مبادئهم الاشتراكية هو أنّه بعد حصول أي أزمة اقتصادية يجد الرأسماليون نفسهم أمام حل واحد وهو تدخل الدولة لإنقاذ الموقف، والتي هي من صميم مبادئ النظام الاشتراكي مثلما حدث في كل الأزمات السابقة. (نجيب، د.ت)

أما من منظور إسلامي فينظر لها بالوقت، الذي بنى علماء الاقتصاد الاشتراكيين تنبؤاتهم بانهيار النظام الليبرالي، لأنّه يقوم على مبادئ ومفاهيم تتناقض مع العدالة والمساواة التي يرغب الإنسان في السعي إليها إلى جانب ذلك فإنّ المفكرين الإسلاميين تنبؤا بانهيار النظامين الرأسمالي والاشتراكي لأنّهما يقومان على مبادئ تتعارض مع شريعة الله وسننه ومع القيم والأخلاق لأنّه يقوم على الاحتكار والفوائد الربوية وهذه الأفعال غير الإنسانية تتعارض مع مبادئ وجود الإنسان. أي أن الله خلق الإنسان لإستخلافه في الأرض حتى يقوم بتحقيق الحق والمساواة والعدل... الخ. (خليل، 2016)

وبذلك فإنّ الأزمة الاقتصادية تعني الاضطراب الشديد في تدبير أمور الدولة المالية الذي يحتاج لبذل جهد وإفراغ وسع لإزالته وإعادة الوضع إلى الاستقامة والاعتدال، وليس المقصود بالأزمة الاقتصادية الخلل البسيط في الأمور المالية الذي يمكن معالجته بالوسائل العادية، فمثل هذا الخلل يتوقع حدوثه عادة في جميع شئون الحياة ويمكن معالجته وقبوله في الحدود المسموح بها. (الرشتة، 1990)

وفي هذا فإنّ النظام الاقتصادي الإسلامي يعتمد في تفسيره للأزمة على الإخلال في المبادئ الإنسانية، مثل مبدأ الاستحلاف والذي يمثل الحاجة إلى العدالة الاجتماعية ليست فقط من طرف الحاكم إنّما من كافة المجتمع الراعي والرعية، ومبدأ الاختيار والحرية الاقتصادية وذلك بأن يكون الإنسان في تصرّفه يسير وفق ضوابط وأطر شرعية، أي أن يسعى الإنسان إلى الكد وبذل الجهد وذلك بتنظيم أجره وثروته وبالتوازي في ذلك أن يسعى إلى تحقيق المنفعة لنفسه وللمجتمع، عن طريق الاختيارات المجتمعية التي تخدم دينه وأمنه لنيل الثواب

دون سواء، فعمر الإنسان قصير ولا ينبغي بذلك لنفسه أن يسعى إلى الشيء الذي يجلبه معه وإنّما أن تكون تلك الحرية والاختيار العملي الصالح والدافع في دنياه وآخرته. (الزامل، 1996).

بالإضافة إلى مبدأ الإحسان والتعاون وفيه يكون هناك تعاون أخوي وذلك بتجسيد الإنسان الأعمال الفاضلة في كل شؤون حياته العملية كالتجارة والصناعة والثقافة والتعليم، إضافة إلى التعاون وأن يسعى الإنسان إلى إعانة جميع من في حاجة إليه، وعلى التعاون من أجل تحقيق النفع للجميع والأفراد والمجتمع سواء كانوا منتجين أو مستهلكين (عربية، د. ت)، وإذا أخلت المعاملات البشرية بأي مبدأ من هذه المبادئ سابقة الذكر فإن الاختلالات واللا توازنات والأزمات بصفة عامة آتية لا شك فيها مهما كانت عقيدة هذه المجتمعات أو توجهاتها العقائدية والفكرية وهذه الاختلالات قد تكون اقتصادية أو سياسية أو ثقافية... الخ.

وقد ظهر في الفقه الإسلامي ما يُعرف (بفقه الأزمات) ويقصد به هنا الفهم الصحيح للأزمات، على ضوء السنن الكونية (وبخاصة الاقتصادية منها والاجتماعية) والسنن الشرعية (ما يحبه الله مثل فرضية الزكاة وما يبغضه الله مثل حرمة الربا، والغرر، والقمار)، الذي يجمع بين التحليل الموضوعي والتحليل الشرعي حتى يتم التعامل مع الأزمات بواقعية، لأن قراءة الأزمات بالأسباب الظاهرة وحدها لا تؤدي إلى الحقيقة، بل تضلل عن الحقيقة وتمنع من الوصول إلى فحص شامل وكامل لأسباب الأزمات (بلعباس، 2009)، وقد جاء في حديث للنبي صلى الله عليه وسلم ما يلي: (ولم ينقصوا المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين، وشدة المؤنة، وجور السلطان عليهم، ولم يمنعوا زكاة اموالهم إلا منعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يمطروا). (الألباني، د.ت) ورغم اختلاف المفاهيم الشكلية للأزمات الاقتصادية عبر العصور والأنظمة إلا أنّها ضمنياً تتفق كل التعّريفات في كون الأزمات هي تلك الاختلالات العميقة والاضطرابات الحادة والمفاجئة في بعض التوازنات الاقتصادية، يتبعها انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، وتمتد آثار ذلك كله إلى القطاعات الأخرى، تكون لهذه الاختلالات ردود أولية منحصرة في بلد معين أو منطقة معينة، بعدها يظهر ما يسمى بعامل العدوى لتنتقل وتصبح أزمة دولية ثم أزمة عالمية. ويتنج عنها آثار سلبية حادة وخطيرة تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول.

المحور الثاني: تأثير الأزمة الاقتصادية على العمل:

يقصد بمفهوم حقوق العمال تلك القواعد القانونية المنظمة لشئون العمال، وعلاقتهم مع الدَّولة، وأرباب العمل، وفيما بين بعضهم البعض، والقائمة على مبادئ ونظريات اجتماعيَّة واقتصاديَّة وسياسية، تجعل منها حقوقاً مستقلة عن الحقوق العادية الأخرى، وهي بهذا المفهوم تعتبر حقوقاً حديثة، بدأت بعد الثورة الصناعية الكبرى، وإثْر المشكلات والأزمات بين أرباب العمل والعمال، ولقد تطورت هذه الحقوق بسرعة كبيرة، نتيجة انتشار التنظيمات النقابيَّة والتكتلات العماليَّة، وازدياد ضغط العمال ومطالبتهم بزيادة أجورهم، وتحسين ظروف عملهم، وذلك بغية الحصول على شروط إنسانية لائقة في معيشتهم وعملهم، وإنَّ النظرية المادية الصرفة إلى العمل، واعتباره سلعة تساهم في خلق الثروة وزيادة الإنتاج، أدت في الماضي إلى إهمال العامل كإنسان، يتكون

من عواطف وميول ورغبات، واعتبرته آلة تعمل لتزيد في الرفاة المادي لفئة صغيرة من أرباب العمل المستغلين، وقد كان لا بد لمرارة الألم والشعور بالظلم، وحياة الشقاء والبؤس التي كانت تحياها الطبقة العاملة، أن تدفع بها في طريق الثورة والتمرد، لاقتناص البعض من حقوقها، وأن الأوضاع السيئة التي كانت تسود مجتمعات العمال، استحوذت على أفكار علماء الاجتماع والاقتصاد والمصلحين، وكانت الأساس في ظهور نظريات مختلفة، كالصَّراع الطَّبقي وتضارب المصالح بين العامل ورب العمل، وأهمية العمل كمصدر وحيد للثروة وعنصر منفرد في عملية الإنتاج. (العسل، 2012)

وأصل الأزمة ما قبل الرأسماليَّة هو نقص الإنتاج الزراعي، وهي خاصة بالمجتمعات الفلاحية والفقيرة ذات تكنولوجيا بدائيَّة، ويوجد هذا النَّوع من الأزمات حالياً في عدة دول خاصة الفقيرة. وإنَّ أتساع آثار هذه الأزمات يخضع إلى نمط توزيع الإنتاج، فتكون هذه الآثار خطيرة بقدر ما يكون هذا النمط من التوزيع غير عادل، إذ أن أتساع هذه الآثار يخضع إلى العلاقات الاجتماعيَّة بجانب الأسباب المناخيَّة أيضاً (سليمان، 1999).

لقد تجاوزت هذه النظريات في أهدافها نطاق الإصلاحات الاجتماعية، وإنقاذ الطبقة العاملة من البؤس والشَّقاء، إلى فكرة قلب المجتمع وتغيير أسسه بصورة جذريَّة، وكان العنف هو الطريق الوحيد الذي رسمته لنيل بغيتها وتحقيق أغراضها، وهكذا قُدَّر للطبقة العاملة في أوروبا أن تكون وقوداً لكثير من الثورات، وأن تتعرض للكثير من الحملات الانتقامية، واقتضت ضرورة النضال العمالي الموَّحد طرح المشكلة على الصَّعيد العالمي، وتأسيس منظمة العمل الدولية عام (1919م)، ولقد كان السبب الرئيسي في ظهور المشكلة العماليَّة، هو استغراق أرباب العمل في جمع الثروة، وإفراطهم في تقديس المادة، والبعد عن كافة الاعتبارات الدينيَّة والأخلاقيَّة، وكانت نظريات المصلحين الاجتماعيين تدور حول الرجوع إلى الحق والعدالة والمساواة، كما تنادى بضمان الأجر العادل وتحسين ظروف الحياة المعاشية.

كما أنَّ من أهم نتائج الأزمة الاقتصادية ظهور البطالة، حيث نشأت البطالة عبر تطورها على فترات دوريَّة في الدول المتقدمة صناعياً خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، مما حدا ببعض الاقتصاديين إلي القول بأن مثل هذه البطالة ترجع إلي دورات اقتصادية. (زكي، 1997)

وقد كانت بداية ظهور البطالة العامة في الدول الصناعية المتقدمة، ترجع إلى الأزمة الاقتصاديَّة العالمية التي استمرت من سنة (1929م) إلي سنة (1932م)، والتي لم يقتصر أثرها على الدول المتقدمة صناعياً فقط، بل شملت العالم كله، مما جذب انتباه الدول إلى محاولة التَّعرف على أسباب تلك الأزمة، لتقرير السياسات المناسبة لتلافيها، وتشير الدراسات الاقتصاديَّة في هذا المجال، إلى أن السبب الرئيسي للبطالة العامة نقص الطلب الإجمالي على الإنتاج، مما يجب معه تدخل الحكومات، للعمل على زيادة الطلب الكلِّي، ومن هنا يطلق البعض على هذا النوع من البطالة مصطلح "البطالة الانكماشية"، بمعني عدم توافر فرص العمل الكافية في الدَّولة، كما أن البطالة العامة قد ترجع أيضاً إلى فقد أسواق التصدير، بالنَّسبة إلى الدول التي تعتمد في اقتصادها على

التجارة الخارجيَّة اعتمادا كبيراً، ومعني ذلك أن هذه الدول تفقد منتجاتها أسواقاً خارجيَّة، بحيث يتأثر تبعاً لذلك اقتصادها القومي. (حسن، 2013)

وإن كان هناك اختلاف في السبب الذي يفجر الأزمة الاقتصادية ولكنها تشترك في ظاهرة أساسية تنتهي إليها ومن ثم يبدأ الانهيار، وهي بروز دين كبير يفوق طاقة الاقتصاد أو السوق، وتتشابه أيضاً في النتائج التي تتبع وهو ترسب ركود اقتصادي ينتج عنه هبوط في الإنتاج ثم بطالة كبيرة، واعتبرت البطالة أخطر هذه المشاكل، ولهذا كانت أهم المترتبات الفكرية لهذه الانهيارات الاقتصادية هو المحاولة الجادة لمنع النتيجة النهائية وهي البطالة عن طريق تدخل الدولة تدخلاً واسعاً لخلق طلب تنتج عنه عمالة تامة، ونتج عن هذا المجهود النظري الكبير لإصلاح حال الرأسمالية ظهور نظام عالمي جديد، والذي نتج عن قيام صندوق النقد الدولي، وهدفه منع الاختلالات المالية القصيرة بين الدول والناتجة عن تقلبات سعر التبادل أو صرف العملات التي يؤثر سلباً في دول أخرى، والبنك الدولي الذي يتدخل مباشرة بتقديم موارد مالية لنطاق تنمية وإنشاء مشاريع ينعكس أثرها على سوق العمل ويساعد على خلق العمالة. (حمدي، 2008)

وإنَّ الدمار لعناصر الإنتاج لا يسببه نقصان العاملين، بل يسببه انفجار الأزمة الاقتصاديَّة. وإذا كانت الأزمة ما قبل الرأسماليَّة تتميز بأنّها أزمة في نقصان إنتاج قيم استعمالية، وهي محلية ومحدودة في المكان، فإن الأزمة الرأسماليَّة تتميز بأنها أزمة فيض في إنتاج قيم تبادليَّة، وهي شاملة لمعظم البلدان الرأسماليَّة، وتفسر لا بعدم كفاية الإنتاج، بل بعدم كفاية الاستهلاك القادر على الدفع، لأنّ هنالك وفرة نسبيَّة من السلع لا تجد معادلاً في السوق، وتبقى غير مباعة وتسبب خراباً لمالكيها. (سليمان، 1999)

أمَّا الآثار الاقتصاديَّة للبطالة، فإنَّها تعدَّ إهدار الموارد البشريَّة، وضياعاً للوقت، والجهد والطاقة، حيث أن البطالة تؤدى إلى عدم استغلال الإمكانيات البشريَّة المتاحة استغلالاً كاملاً، مما يؤدى إلى انخفاض كميات السلع والخدمات، التي ينتجها ويتمتع بها هذا المجتمع.(البرعي، 2000).

كما أنَّ البطالة تؤدى إلى إهدار أحد الحقوق الأساسيَّة للفرد، وهو الحق في العمل، وذلك أن العمل يشعر الفرد بأهميته في المجتمع الذي يعيش فيه، وبيان ذلك أنَّه نتيجة قلَّة عدد العاملين المشتغلين، وزيادة عدد العمال العاطلين، تقل السلع والخدمات المنتجة أيضاً والمستهلكة، ومعنى ذلك أيضاً لو أن المجتمع وصل إلى الأيدي العاملة الكاملة فعلاً لزادت ثروة المجتمع زيادة كبيرة، حيث تزداد القوى الإنتاجيَّة للمجتمع زيادة كبيرة، فمن الممكن في هذه الحالة أن يكون كل عامل مستغلاً في العمل الذي يناسبه، والذي تكون كفاءته في أدائه أكبر ما يمكن. (سعد، د.ت).

وإذا كان من الممكن في حالة التوظيف الكامل، الاستفادة من جميع قوى العمل استفادة كاملة، فإنه من الممكن أيضاً في هذه الحالة الاستفادة من تشغيل الآلات تشغيلاً كاملاً أيضاً، ولذلك أقرت معظم دساتير الدول المتقدمة صناعياً، وأيضاً دساتير الدول النَّامية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حق العمل، بعد أن جاءت به جميع الشرائع السماوية (الحسن، 2002)، ونظراً لارتباط البطالة في جانب كبير منها باعتبارات الطلب على

الأيدي العاملة، أخذاً في الاعتبار أن عرض العمل معطل، ويتأثر بالتركيب العمري والتعليمي للسكان، وبقوة العمل، ويرتبط أيضاً بالعوامل التي تؤثر في معدلات المواليد، مثل الخصوبة وما إليها، وهذه الاعتبارات تجعل للبعد الاقتصادي أثر ما، كما لظاهرة البطالة (صدقي، 2009)، ولما كان الطلب على العمل مرتبطاً بمعدلات النمو ومعدلات الاستثمار، في الأصول الثابتة الجديدة، لذلك فإنه يمكن تناول موضوع تأثير البطالة على السياق الاقتصادي بصفة أساسية على صعيد عدة نواح، والمتتبع لمعدلات البطالة على الصعيد الدولي، يرصد تركز السياسات الاقتصادية في مكافحة البطالة الناجمة عن حالة الركود الاقتصاديَّة طويل الأجل. (حسن، 2010).

وقد جاء في المادة (23) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنَّه : " لكل إنسان حق العمل وحق اختيار نوع العمل بمحض حريته... وحق الحماية... ولكل من يعمل الحق في أجر مجزٍ ومناسب، يكفل له ولأسرته معيشة تليق بكرامة الإنسان، وحقه إذا لزم الأمر في وسائل أخرى من وسائل الحماية الاجتماعية، ولكل إنسان الحق في تكوين تكتلات، والانضمام إلى نقابات عمالية لحماية مصالحه".

وطبقاً للمادة (6) من الوثيقة الدولية للحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثَّقافيَّة، تعترف الدول الأطراف بهذه الحقوق، وتتعهد بالعمل على تحقيقها تحقيقاً كاملاً، عن طريق الإرشاد الفني والمهني وبرامج التدريب، وعن طريق السياسات والطرق الفنية.

أما في الإسلام يعتبر استقرار الحياة الاقتصادية أساسيا لبناء المجتمع المسلم، وانطلاقاً من هذا المفهوم حرص الإسلام على إشادة نظام اقتصادي عادل يقوم على أساس من الإيمان بحق الإنسان في توفير حاجته الطبيعية، وكفايته من المأكل والملبس والمسكن، وربط الإسلام بين استحقاق الله للعبادة وبين الإنعام على الإنسان بتوفير حاجاته الضرورية للحياة، قال تعالي: ﴿ فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۢ ۝٤ ﴾ قريش [3، 4]، فتوفير العيش الاقتصادي الكريم في ظل الأمن والسلام، مظهر مقدس من مظاهر العلاقة الإنسانية لله، وداعي من دواعي العبادة والربوبية، لذا يؤكد الإسلام أن الأصل الأزمة الاقتصاديَّة ليس مادياً كما يزعم دعاة المادة، ولكنها حادثة بسبب انحراف الإنسان عن المسار التوازني، الذي ينسجم مع الحركة الكلية المتوازنة في الكون. فالإسلام منهج وسلوك ينسجم مع الحركة التوازنيَّة للكون، فهو يدعو إلى تجنب كل العلل التي تؤدى إلى إفساد الاقتصاد، قال تعالي:قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ۝٩٦ ﴾ الأعراف [96] إنَّ القواعد الإسلامية العامة تنظم الحياة كلها، وتحيط بجوانبها الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة، وبالإمكان صياغتها وتخريجها لتضمن للعامل والدولة ورب العمل حقوقهم بصورة عادلة، وكل هذه الأمور يدعو إليها الإسلام، وتنظمه روح القواعد التشريعيَّة، وإن فقْر كتب الفقه الإسلامي من الأحكام الفرعيَّة التفصيليَّة، لا يعني أبداً عدم إخضاع المشكلة، وحلها طبقاً للقواعد العامة في الإسلام، حيث إنَّ ما يمتاز به الإسلام عن الشرائع الوضعيَّة، كفيل بضمان تلك الحقوق والتَّقليل من إمكانية التهرب من أحكامها أو التَّحايل عليها، والنفوذ من

ثغراتها، فالإسلام يمزج الأحكام القانونيَّة مع القواعد الأخلاقية، والأخلاق كالحقوق " تسلك مسلك الناس العائشين في جميع المشتركة "، كذلك يدعم الإسلام أحكامه بفكرة الوازع الديني إلى جانب الوازع القضائي، فتكون فكرة الحلال والحرام فيه التي لا وجود لها في الشرائع الوضعية، ريباً روحياً يرافق العامل ورب العمل في كافة أعمالهم وعلاقاتهم (العسل، 2012).

فنجد أن الأزمة الاقتصاديَّة قد أثرت على العمل، بحيث أن وظيفة الأزمة تعمل على تقليص فيض الإنتاج إلى مضمونه الحقيقي، من العمل اللازم اجتماعياً، ويفرض قانون القيمة نفسه كمنظم عفوي للإنتاج، كما أن تعطيل أماكن العمل، وتراجع الإنتاج، ليست مرتبطة فقط بتسريحات جماعية للقوى العاملة وببطالة متنامية، بل أيضاً بتخفيضات معَّتبرة في أجور العمال، نتيجة لانخفاض الطلب على القوى العاملة، وبذلك يلقى عبء الأزمة بأكمله على كاهل الطبقة العاملة والمنتجين(سليمان، 2009).

ويُحَمَّل الإسلام الدَّولة مسئولية إتاحة فرص العمل لكل قادر، ويعطيها الحق في حمل الأفراد على العمل، حيث جاء رجل صحيح الجسم إلى الرسول صلى الله عليه وسلَّم يلتمس صدقة، فطلب إليه إحضار بعض ما يمتلكه في داره، فباعه وأعطاه نصف الثمن لإنفاقه ثمن طعام، وأشترى بالنصف الآخر قدوماً لقطع الحطب وأمره بالعمل والتَّكسب، إذا كانت الأعمال في العصر الحاضر قد تعقدت، واختلفت عن تلك التي كانت سائدة في عصر النبوة، وزمن نزول التشريعات الإسلامية، فإن العديد من المبادئ التي يمكن استخلاصها من هذه التشريعات كانت كافية لتنظيم أحكام وحقوق العمال وواجباتهم، لقد لقي العمال اهتماماً ورعاية في ظل لإسلام، الذي فرض لهم حقوقاً منصفة وعادلة، ونظم شئون معيشتهم، وضمن لهم حريتهم وكرامتهم، وساوى بينهم وبين أصحاب الأعمال في المسئولية والأمانة. (العسل، 2012).

والإسلام حريص على إيجاد المجتمع المتحاب المتراحم، الذي يعيش أفراده في إخاء وتعاون، وتشيع بين أبنائه الألفة والمحبة، ومع كون المجتمع الإسلامي مجتمع مُلاك وعمال، فإنّه ليس مجتمعاً طبقياً لأنّهما إخوة في الإيمان، ومتساوون في الاعتبار البشري، إن أخوة بعضهم لبعض تحول دون قيام نزاع بينهم، فضلاً عمَّا يسمى بالصِّراع الطَّبقي، ومساواة بعضهم لبعض في الاعتبار البشري، من شأنها أنَّ تمنع سخرية بعضهم من بعض، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ " (الحجرات، الآية 10)

إنّ الإسلام في معالجته للأزمة الاقتصاديَّة، قد وضع منهجاً واضحاً في قضية البطالة، والتي تعتبر مرضاً فتاكاً يعرض الأمة لأزمات اقتصاديَّة واجتماعيَّة صعبة، ويؤدي إلى قسوة قلوب العاطلين وفساد نفوسهم، والى خمول وكسل وانحرافات، ولقد وقف الإسلام موقفاً حازماً من قضية البطالة، وسعى إلى معالجتها بطريقة فعَّالة وأسلوب حكيم، فألزم الدَّولة بتهيئة العمل للقادرين عليه، والذي يلائمهم ويوفر لهم سبل حياتهم، وبإرشادهم إلى الطريق الصحيح في حل مشكلاتهم، ولقد حارب الإسلام البطالة، وسلك عدة طرق في معالجتها باستغلال الأراضي الموات، واقتطاعها للقادرين على استثمارها. يقول صلي الله عليه وسلم: "من أعمر أرضاً ليس لأحد

فهو أحق بها"، وكذلك باستغلال الأموال المعطلة، وإجبار أصحابها على استخدامها في إقامة مشاريع مختلفة، تساهم في توسيع فرص العمل، يقول تعالي :قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (التوبة، الآية 34) بالإضافة إلى تكريم العمل اليدوي، والحث عليه من قبل المثقفين، الذين لا يجدون لهم وظيفة حطي لا يأنفون منه إذا اضطروا إليه في مستقبل أيامهم، أما غير القادرين على العمل، فإن على الدولة أن تسد حاجاتهم بإعطائهم ما يكفيهم، سواء كانوا مسلمين أم من أهل الذمة ما داموا في دار الإسلام.

المحور الثالث: تأثير الأزمة الاقتصادية على الأجر:

إنَّ من أشد ما تضرب به الأزمات الاقتصادية على معاش الناس وحياتهم ظاهرة انخفاض الأجور، والتي تعكس آثارها الضَّارة على كل من العاملين وأصحاب العمل والمجتمع، فانخفاض الأجور يشكل خطراً كبيراً على حياة العامل وحياة من يعولهم، ذلك أنَّ انخفاض الأجور يؤدي إلى عدم استقرار العامل، فكلما كان دخل العامل كافياً كلما أستطاع أن يواجه أي انتقاص مؤقت في أجره، ومن ناحية أخرى فإنّ عدم كفاية الأجور تعني ازدياد التَّعرض لمخاطر العمل، بسبب النقص في التَّغذية وسوء المسكن والملبس، مما يؤدى إلى كثرة إصابة العامل بالأمراض، وتساعد هذه الأمراض على انتشار التَّعطل، وعدم انتظام الاستخدام، بسبب الإصابة بالأمراض أو الحوادث، مما يعنى وقتاً ضائعاً، وبالتَّالي نقصاً في الأجور، كما أنَّ الأمراض تصيب العامل بالهزال والضعف، وقد وجد أن معدلات الوفاة بسبب أمراض معينة، كالسل، والالتهابات الرئويَّة، تزداد بين سكان المناطق الفقيرة، والعمال بسبب نقص أجورهم قد يعانون من أضرار عقليَّة، حيث أنَّ عدم توافر الغذاء المناسب يحول دون نمو هذه القدرات، كما أنَّ قلَّة الأجور تؤدي إلى قلَّة فرص التعليم والتدريب أمام الناشئين، وأنَّ الفقر من أهم العوامل التي تؤدى إلى سوء السلوك الفردي والجماعي. (عبده، 1971).

وتؤثر الأجور في الكفاية الإنتاجيَّة للعمال وتتأثر بها، حيث أن ارتفاع الأجور يؤدي إلى رفع الكفاية الإنتاجية، فكلما كان أجر العامل مرتفعاً، كلما أتاح له هذا العامل أن يحصل على الغذاء الملائم، والمسكن الصحي، ودرجة مناسبة من الثَّقافة والتَّعليم، كما أنَّ الأجر المرتفع يؤدي إلى رفع الروح المعنويَّة للعامل، مما يؤدى الى زيادة كفايته الإنتاجية وزيادة أجره (شريف، 1967، ص23) ، وبالتَّالي فإن الأجور تعلب دوراً هاماً على زيادة الإنتاج ورفع الكفاية الإنتاجيَّة. (السلمي، 1970)

وتؤدى الأجور المنخفضة إلى الحد من الكفاية الإنتاجية للعمال، بسبب عدم شعورهم بالرضا عن العمل، وعدم رغبتهم في بذل مزيد من الجهد، الأمر الذي يعكس آثاره السيئة على الإنتاج، وهناك أثر آخر يسببه انخفاض الأجور بالنَّسبة لأصحاب الأعمال، حيث أنَّه في الأجل الطويل يؤدي الانخفاض المستمر في الأجور إلى ارتفاع أعباء الضرائب، بسبب حاجة الدولة إلى إقامة مشاريع الخدمات الاجتماعية، وإعانة ذوي الحاجات البسيطة، حطي يمكنهم الحياة في مستوى إنساني معقول. (بولس، د.ت)

ولما كان العمال وعائلاتهم يكونون الغالبية من المستهلكين، فإنّ انخفاض الأجور دون تخفيض أسعار السلع والخدمات، يؤدي إلى الحد من قوتهم الشرائية، الأمر الذي يؤدى إلى صغر رقم مبيعات أصحاب الأعمال وقلَّة أرباحهم، وبالتَّالي انتشار الكساد، حيث أن استمرار الرخاء يتوقف بدرجة كبيرة على الأجور المرتفعة، ويؤدي تدهور القوة الشرائية للعمال بسبب انخفاض الأجور إلى انتشار الكساد، وانتكاس حركة المعاملات التجاريَّة، وظهور الأزمات الاقتصادية، التي تؤدى إلى انتشار البطالة، وزيادة نسبة الجرائم، وتدهور مستوى الأخلاق. (حسن، 1963).

كما أنَّ عدم رغبة العمال في بذل مزيد من الجهد، بسبب شعورهم بعدم الرضا، يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد القومي أبلغ الضرر، وأن انتشار الإحساس بعدم الرضا، والحقد بين العاملين، نتيجة قلَّة الأجور، يؤدى إلى حركات جماعية ضارة على المجتمع، كما أن شعور العاملين بعدم العدالة والمساواة نتيجة قلَّة أجورهم يشيع بينهم عدم احترام القوانين والنظام، مما يؤدى إلى انتشار الفوضى في المجتمع، وانخفاض الأجور يدفع العاملين إلى البحث عن موارد أخرى تساعد على الحياة، فيدفعون أطفالهم إلى العمل في سن مبكرة الأمر الذي يعوق انتشار التعليم. وإن حصول العامل على أجر كافٍ يؤدى إلى ممارسة أهم مظاهر الرضا النفسي الذي يثل في تكوين الثروات والشعور بالحرية والاستقرار، وهذه العوامل كلها تعتبر من أهم مقومات الشخصية. (موسي،1974).

ومما سبق يتضح أنَّ نقص الأجور يعكس آثاره السيئة على العاملين وأصحاب الأعمال والمجتمع، غير أن المغالاة في الأجور يترتب عليها أضرار لا حصر لها بالنَّسبة للعمل، لأنّه يزيد تكاليف الإنتاج، وتؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وبناء على ذلك فإن أية زيادة في الأجور يتحمل عبئها المستهلك (شحاتة وآخرون، د.ت)، وأن زيادة الأجور تؤدى إلى التضخم إذا لم يقابلها زيادة في الإنتاج (شعث وآخر، 1968)، بالإضافة إلى أن المغالاة في الأجور قد تدفع أصحاب الأعمال إلى استخدام عمال أقل كفاية بأجور أقل، كما أن الأجور العالية قد صاحب العمل المنشأ إلى إحلال الآلات محل العمال، وبالتَّالي تقل الفرص المتاحة للعمل (شريف، 1974)، ولا يتمشى ذلك مع ظروف الدول النامية، التي يوجد لديها فائض في قوة العمل، حيث أن هذه الدول من مصلحتها تنفيذ برامج التنمية التي توفر عدداً كافياً من الفرص، وإلاَّ فإنَّها تضطر إلى ترك جزء كبير من القوي العاملة بدون عمل(شحاتة وآخرون)، تؤدى الأجور العالية أيضاً إلى توقف بعض الصناعات لعدم قدرتها على الدفع، كما أن ارتفاع الأجور يؤدى إلى إيجاد صعوبات أمام المشروعات التي تقوم بالتصدير، حيث أنَّ ذلك سيؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع المصدرة، وهذا في غير مصلحة الدولة خاصة إذا كانت تواجه منافسة من دول أخري. (شريف، 1974).

فإذا عُولجت ظاهرة انخفاض الأجور، بمحاولة زيادتها، فإنّ ذلك لن يؤدى إلى حل المشكلة، لأن كل زيادة في الأجور – إذا لم تكن مصحوبة بزيادة في عرض السلع والخدمات – لابد أن يقابلها ارتفاع في الأسعار، ومن ثم تصبح الزيادة في الأجور النقديَّة لا تمثل زيادة في الأجور الحقيقيَّة، وإذا ما تدخلت الدولة وحدَّدت سعر بعض

المنتجات الضرورية، فإنّ ذلك سيؤدي إلى نشأة السوق السوداء، وهكذا تظهر مشاكل التضخم (حلمي، 1970)، وبالتَّالي فإنّ الأجور في مجموعها يجب ألاَّ تزيد بمعدل يساوي زيادة الدخل القومي، ويستحسن في المراحل الأولى من التنمية إبقاءها بقدر الإمكان عند مستواها الابتدائي، وذلك حطي يمكن زيادة التكوين الرأسمالي بأكبر قدر ممكن. (شعث وآخر، 1968).

ومما يخفف من آثار مشكلة نقص الأجور، أن الدولة تقدم كثيراً من المزايا الإضافية للعاملين، مثل التأمينات الاجتماعية والمشاركة في الأرباح، كما أن شركات القطاع العام تقدم كثيراً من المزايا العينيَّة أللعاملين بها. (موسي، 1974).

ضمِّن الإسلام للعامل حقه في العمل وفي تأمين وحفظ كرامته، قال تعالى: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ ﴾ الأسراء، الآية 70، وعدم تحميله ما لا يطيق، قال تعالى:قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ البقرة، الآية 286، وتعويضه عن أضرار العمل "الغرم على قدر الغنم "، وأباح له أن ينتظم في نقابة ملتزمة يشرع الله ترعي مصالحه وتؤمن حاجياته :قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ ﴾المائدة، الآية2.

كما أعطى الإسلام العامل الحق في أجر عادل، يُحدَّد بالتَّراضي بين العامل وصاحب العمل، ويكون معلوماً قبل بدء العمل، امتثالا لأمر الرسول صلى الله عليه وسلَّم: " من أستأجر أجيراً، فليعمله أجره " (أبي شيبة، د.ت)، ويكون مكافئاً للعمل، وعلى قدر حاجات العامل الإنسانية، والذي يتحدَّد بتغيَّر الأزمان وقيمة الجهد المبذول، وتنوع الخبرة والمهارة والاختصاص، واختلاف الوضع الاقتصادي والاجتماعي، فإذا قلَّ الأجر عن الوفاء باحتياجات العامل الإنسانية، فإن للعامل أن يأخذ من بيت مال المسلمين ما يشبع به هذه الأشياء الضرورية، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلَّم : "من ولى لنا عملاً وليس له منزل، فليتخذ منزلاً، أو ليس له زوجة فليتزوج، أو ليس له خادم فليتخذ خادماً، أو ليس له دابة فليتخذ دابة، ومن أصاب شيئاً سوى ذلك فهو غال". (ابن حنبل، د.ت).

فالإسلام يُلزم الدولة بكفالة الحد الأدنى من ضروريات الحياة، من مأكل وملبس وسكن لرعاياها جميعاً. كما أن الإسلام يعمل على إراحة العاملين فيه وتسهيل أسباب السعادة لهم، فيعمل على تزويج العاملين الذين لا يستطيعون مؤنه الزواج، ويسكنهم في مساكن تليق بهم إذا لم تكن لهم مساكن، وكل ذلك بلا ريب– من بيت المال– لأن الراحة التي ينالها العاملون توفر خيراً يعود على الجماعة الإسلامية. (أبو زهرة، د.ت). وبذلك فإن الأزمة الاقتصادية بقدر ما تؤثر في انخفاض أجور العمال فإنّ الإسلام يرى من تدخل الدولة أمراً ضرورياً للمحافظة على توازن السوق، وذلك عبر عدة آليات، وإذا كانت العلة قد اقتضت أن يحصل الموظف في دولة الإسلام على كفايته، لينصرف إلى عمله بإخلاص واندفاع، فإنّ هذا الحكم يقتضى شموله العامل، هذا وإن كان وارداً في حق موظفي الدولة، إلاَّ إنَّ العلة التي اقتضت حصول الموظف على ذلك، وهي تحقيق كفايته للقيام

بعمله بأمان واستقرار، يقتضى شمول هذا الحكم للعامل، وليس معنى ذلك أن رب العمل ملزم بإعطائه ما يحتاج إليه من نفقات، وإن كان أكثر مما يستحقه من أجر عادل، بل معنى ذلك أن على الدولة أن تضمن للعامل هذا الحق إذا كان أجره العادل لا يكفيه.

الخاتمة:

وتشمل النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج :

1/ هناك توافق إلى كبير حول مفهوم الأزمة الاقتصادية إلا أن النظريات– لا سيما الرأسمالية والاشتراكية والإسلام– تختلف حول أسبابها وتداعياتها، في حين ظلت الحلول تتقف إلى حد كبير حول تدخل الدول في بلدان الأزمة لمعالجة آثارها وذلك بفرض المزيد من القيود على المسائل الاقتصادية والمالية.

2/ أن من أبرز آثار الأزمة الاقتصادية تفشي مشكلة البطالة، وما تؤدي له من إهدار للموارد البشريَّة، وضياعاً للوقت، والجهد والطاقة، كما أنَّ البطالة تؤدي إلى إهدار أحد الحقوق الأساسيَّة للفرد، وهو الحق في العمل، وذلك أن العمل يشعر الفرد بأهميته في المجتمع الذي يعيش فيه،

3/ أن الإسلام في معالجته للأزمة الاقتصاديَّة، قد وضع منهجاً واضحاً في قضية البطالة، وسعى إلى معالجتها بطريقة فعَّالة وذلك عبر إلزام الدَّولة بتهيئة العمل للقادرين عليه، وسلك عدة طرق في معالجتها منها استغلال الأراضي الموات، واقتطاعها للقادرين على استثمارها، بجانب تكريم العمل ورفع شأنه، ومساعدة غير القادرين على العمل.

4/ أن الأجور المنخفضة التي تتجلى إبان الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى الحد من الكفاية الإنتاجية للعمال، بسبب عدم شعورهم بالرضا عن العمل، وعدم رغبتهم في بذل مزيد من الجهد، الأمر الذي يعكس آثاره السيئة على الإنتاج، كما أن انخفاض الأجور دون تخفيض أسعار السلع والخدمات، يؤدي إلى الحد من قوتهم الشرائية، وبالتَّالي انتشار الكساد.

ثانياً: التوصيات:

1/ ضرورة التدخل من جانب الدول في وقت مبكر من وقوع الأزمات الاقتصادية وذلك للتخفيف من شدة آثارها المحتملة قبل تفاقمها عبر إجراءات قانونية واقتصادية ومالية.

2/ الابقاء على المؤسسات والشركات والتي تستخدم الأيدي العاملة ومساعدتها خلال فترة الأزمة الاقتصادية للمساهمة في حل مشكلة البطالة.

3/ فرض قيود واجراءات تخفف من تدني الأجور وانخفاض القوة الشرائية خلال الأزمات الاقتصادية لتجنب تضرر العاملين وفقدانهم لفرص العمل.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

أولاً: الكتب:

1/ أبن حنبل، .مسند الإمام أحمد، مؤسسة قرطبة، د.ت ، ج4.

2/ ابن منظور، 2003، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج13.

3/ أبو زهرة، محمد، العمل في المجتمع الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة.

4/ أبي شيبة، عبد الله الكوفي، مصنف أبن أبي شيبة ، ج4 .

5/ أرنولد، دانبيل، 1992، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية للأسس واليوم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.

6/ الألباني، السلسلة الصحيحة.

7/ البرعي، أحمد حسن، 2000، الوسيط في التشريعات الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة.

8/ الرشتة، عطاء، 1990، الأزمات الاقتصادية واقعها ومعالجتها من وجهة نظر الإسلام، المركز الثقافي الملكي، عمان.

9/ الزامل، يوسف عبد الله- بوعلام بن جيلاني، 1996، النظرية الاقتصادية الإسلامية اتجاه تحليلي، دار عالم الكتاب، الرياض، الطبعة الأولي.

10/ السلمي، على، 1970، إدارة الأفراد لرفع الكفاءة الإنتاجية، دار المعارف، القاهرة.

11/ الشوكاني، الدواء العاجل في دفع العدو الصائل، دار الكتب العلمية، بيروت.

12/ العسل، إبراهيم حسين، 2012، العمل والقضايا العمالية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولي.

13/ المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، دار ابن الوليد، حمص.

14/ بلعباس، 2009، عبد الرزاق سعيد بلعباس، الأزمة المالية العالمية- أسباب وحلول من منظور إسلامي (ما معني الأزمة)، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

15/ حسن، صلاح علي، 2013، تأمين البطالة في القانون رقم (135) لسنة (2010م)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

16/ حسن، عادل، 1963، العلاقات الإنسانية وإدارة الأفراد، منشأة المعارف، الإسكندرية.

17، حلمي، أحمد، 1970، الأسس العلمية والتطبيقية في إدارة الأفراد والعلاقات الصناعية، دار النهضة العربية، القاهرة.

18/ حمدي، عبد الرحيم، 2008، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الفكر الاقتصادي والإسلامي.

19/ زكي، رمزي، 1997، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت.

20/ شحاتة وآخرون، على، الأجور ، جمعية إدارة العمال العربية، القاهرة ، د.ت.

21/ شعث، نبيل و د. محمد سلطان، 1968، سياسة الأجور في الجمهورية العربية المتحدة، المعهد القومي للإدارة العليا، القاهرة.

22/ عبده، علي عبد المجيد، 1971، الأصول العلمية للتسويق، دار النهضة العربية، القاهرة، ط5.

ثانياً: الدوريات والمؤتمرات:

23/ خليل، خميس، 2016، الأزمات الاقتصادية والمالية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5.

24/ شريف، مراد، 1974، سياسة الأجور والتنمية الاقتصادية، مجلة العمل، القاهرة.

25/ شريف، مراد، 1967، العمل والأجر في المجتمع الاشتراكي، ملحق مجلة العمل ، القاهرة.

26/ صدقي، سعد حافظ، 2009، الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة للأزمة المالية العالمية وتأثيرها على أسواق العمل، المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب، الجزائر.

27/ عبد العالي، عبد السلام، 2008، أزمة وأزمة ، المجلة الاقتصادية، الأردن، العدد(15).

28/ مراد، ناصر، 2009، الأزمة المالية العالمية الأسباب والآثار ومواجهتها، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

29/ الخشن، إسماعيل فهيم، 2002، تأمين البطالة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة، القاهرة.

30/ بولس، وديع، مشاكل العمل في الصناعة مع تطبيقات في صناعة النقل بالإقليم المصري، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.

31/ سعد، محب الدين محمد، التأمين الاجتماعي ضد البطالة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس.

32/ سليمان، عبد الرحمن، 1999، رأس المال البشري واللا مساواة في توزيع الدخل، رسالة ماجستير، جامعة النيلين.

33/ موسي، فاتن محمد، 1974، طريقة تحديد الأجور بالقطاع العام الصناعي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.

رابعاً: الاتفاقيات:

34/ الإعلان العالمي للحقوق الإنسان، 1948م.

35/ الإعلان العالمي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

خامساً: مواقع الإنترنت:

36/ عربية، زياد، الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي الرابط:
www.an.noor.com/index.php?option=com_content&task=°viewid=7969&itemi

37/ نجيب، سامح، الأزمة المالية رؤية اشتراكية، WWW.echetirakiyoun.com.pdf